

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

09/07/2014

والد المتوفى: الطبيب سلمني شهادة طبية تتحدث عن وفاة عادية

«أخبار اليوم» تكشف معطيات مثيرة عن وفاة مضرب عن الطعام بسجن بني ملال

15/11/2014

■ انس رضوان ■

بسببها عقوبته السجنية منذ سبع سنوات، مضافاً أنه تم استدعاؤه من طرف وكيل الملك، حيث أخبره أنه «هناك جريمة قتل يجب تصفيتها ولدنياً شبهات حولك» ليجيبه عبد العاطي: «أنا امامكم حققوا معي، ولكن لا تتهموني باطلاً بشيء لم أقترفه»، على حد رواية والد المتوفى لـ«أخبار اليوم».

إلى ذلك، كشف كبير لـ«أخبار اليوم» أنه حاول ربط الاتصال بمدير المؤسسة السجنية ونائبه، لكنه فشل في ذلك، موضحاً أنه بعد محاولات كثيرة تمكن من لقاء النائب الثاني للمدير بعد انقضاء مدة على دخول ابنه في الإضراب عن الطعام، وهو اللقاء الذي أوضح المتحدث أن النائب الثاني للمدير أشار فيه إلى «عدم علمه بإضراب عبد العاطي عن الطعام».

وفي الوقت الذي يتحدث فيه والد المتوفى عن إهمال إدارة المؤسسة السجنية لابنه، أوضح أنه تقدم بمجموعة من الشكايات، سواء للمندوبية الوصية، أو وزارة العدل أو

للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، عن وفاة الشخص المذكور بالمستشفى المحلي، موضحة في بلاغ لها. أن المصلحة الطبية بالسجن المحلي لبني ملال، أحاطت بحالة النزول الراحل بالعناية الطبية الكاملة، حيث تم نقله إلى المستشفى الإقليمي مرات عديدة، أجريت له خلالها كشوفات بالأشعة وتحاليل مخبرية، كانت نتائجها عادية ولا تشير أي نوع من القلق، قبل أن يُنقل إلى المستشفى مرة أخرى يوم 29 يونيو 2014، حيث احتفظ به هناك إلى أن وافته المنية، أمس الثلاثاء، يقول البلاغ.

وأضافت المندوبية أن إدارة المؤسسة سبق لها أن أشعرت النيابة العامة بخصوص دخول الراحل في إضراب عن الطعام، مؤكدة أنه قد تم الاستماع إليه بهذا الخصوص، كما تم إشعار عائلته بقراره الدخول في إضراب عن الطعام احتجاجاً على التهمة المتابع من أجلها، وذلك وفقاً للقوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، بورد المصدر ذاته.

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان دون أن يفوض براد، على حد قوله لـ«أخبار اليوم».

ويحتكي الرجل أنه في فاتح الشهر الجاري، قام بزيارة لابنه بالسجن، ليفاجأ بأنه قد نقل إلى المستشفى، قبل أن يكتشف عند وصوله هناك أن عبد العاطي توفي بعد 56 يوماً من الإضراب عن الطعام، لكن «الغريب في الأمر هو أن الطبيب الشرعي سلمني شهادة طبية تفيد أن ابني توفي وفاة عادية»، يستدرك الزوهري، متسائلاً: «كيف يموت ميتة عادية وهو يومياً يتردد على الطبيب حينما كان مضرباً عن الطعام؟ كيف يموت ابني ميتة طبيعية وهو في كل يوم يفقد الكثير من وزنه».

وفي السياق نفسه، طالب والد المتوفى بفتح تحقيق نزيه وشفاف، يتمخض عنه محاسبة كل المسؤولين المباشرين عن وفاة ابنه الذي كان محكوماً بالمؤبد قيد حياته، وأيضاً الذين تورطوا في إهمال نداءاته المتكررة، على حد ما صرح به للجريدة.

من جهة أخرى، تحدثت الرواية الرسمية

كشفت والد عبد العاطي الزوهري، المعتقل المحكوم بالمؤبد، الذي توفي مطلع الأسبوع المنصرم بالسجن المحلي لبني ملال، أن الإضراب الذي كان يخوضه ابنه ليس من أجل المطالبة بإعادة محاكمته من أجل التهمة الأولى التي أدن بها، بل بسبب «تهمة قتل جديدة تم تلقيبها له».

وفي تصريح لـ«أخبار اليوم» قال الزوهري لكبير، «لا أحد ينكر أن ابني فعلاً أدن بالمؤبد بتهمة قتل، كما أدن بعشر سنوات نافذة بتهمة السرقة»، ليسترسل قائلاً: «لكن بخلاف ما روحت له المندوبية السامية لإدارة السجون، فإن ابني قضى نحبه بعد دخوله في إضراب عن الطعام لمدة 56 يوماً، احتجاجاً على إقحامه في جريمة قتل جديدة لا علاقة له بها».

وأوضح والد المتوفى، أن ابنه اعترف بجمع ما نسب له من التهم التي يقضي



تنصيب اللجنة الوطنية

للطعون وتسوية وضعية

533/6 المهاجرين

الرباط: محمد معتصم

اختص المجلس الوطني لحقوق الإنسان أواخر شهر يونيو المنصرم بمقره بالرباط، حفل تنصيب اللجنة الوطنية للطعون قيعا يتصل بتسوية وضعية المهاجرين الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية.

وتتألف اللجنة الوطنية للطعون التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة التشغيل والتوظيف الاجتماعية، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وفاعلين جمعويين وعدد من الشخصيات المؤهلة (خديجة مروازي الكاتبة العامة لمؤسسة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الحقوقية أمينة باكني، الصحفية مريم خروزي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمينة بوعياش الكاتبة العامة للتقارير الدولية لحقوق الإنسان، علي لطفي الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل، رئيس مجلس المهاجرين جنوب الصحراء بالمغرب، كمال لحبيب، نائب رئيس منتدى يدائل المغرب، عبد الله ساعف، مدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مهدي عليوة، باحث الجامعة الدولية بالرباط، هشام الراشدي، الكاتب العام للمجموعة المناهضة للعنصرية والدفاع عن الأجانب والمهاجرين).

وتضطلع اللجنة الوطنية للطعون بإعادة دراسة طلبات التسوية المعروضة على اللجان الإقليمية للتنمية، وذلك على ضوء معايير تركز على مقتضيات الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو على اعتبارات إنسانية.



مصطفى الرميد وحكيم بنشماش يتلاسان في البرلمان حول موضوع التعذيب

236/1
الرباط: يوسف الخضمر



إليات مدة العجز
والسفران الجماعية
للجنس الوطني لحقوق
الإنسان أرسل لجنة
عن جبهة فاس
بوليان للبحث
والتحقيق في
وقائع ومواقع
الإعتداء
والتعذيب
الذي قامت
الجماعة في
مضوا
مصر
تعرض
لها

والنقد بنشماش ما لج إليه بأنه انتقاد من طرف وزارة العدل والحريات في التعامل مع ملفات التعذيب، وقال للأستاذ الحكومة تحرك ونفاذ تعديلات حول بعض الملفات وتعرض الطرف على لشرى، واضفي مثال المعتقل عمر مبر، وعمر جماعة العدل والإحسان الذي وصفه بنشماش بأنه كالتروفي جريدة مثل الطالب اليساري بنعيسى ابن الجيد.

وخلافاً بموضوع المعتقل عمر مبر، فنصر جماعة العدل والإحسان قامت مساندة مطالعة إن الاعتقال وأسل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص تعذيبه، وقال في رسالة وجهها له أنه يعتبر أولها مبراً على يد مسؤولي وبعين موظفي المؤسسة الذين يرفضون الاعتراف بحقيقة كائنهم من الأخرى حتى كمنصب منسب ومختلف، فكلما حاولت فتح باب الحوار مع الإدارة أواجه بالرفض والشتم في تنبيه بعض حلوقني التي يتولها لي القادر.

وأضاف عضو جماعة العدل

يفض العشر سنوات القديمة، ورد بنشماش على الرميد بالقول إن ما ورد في التقرير الذي قدمه المجلس القومي لحقوق الإنسان حول أساليب إعدام البرلمان بمجلسه ينحصر عن وجود حالات تعذيب، وأرجع المسبب إلى تقاعس السلطات التي كثيراً ما تصدر أوامر بخصوص فتح تعديلات حول مزاعم التعذيب.

وأضاف بنشماش أن الثابت في هذا الموضوع هو أن عدداً من الجمعيات الحقوقية تتلقى مجموعة من الشكايات حول مزاعم وجود التعذيب، مشيراً إلى أن الوزارة لا تفتح التحقيق في كل الحالات التي تتصلب عنها المنظمات الحقوقية في تقاريرها.

وأشار بنشماش أن التقرير الأخير الخاص بالتعذيب وصف التقارير الطبية التي تتبر حول فحوص مستشفيات الطب الشرعي بأنها لا تسفر عن أي النتائج السوية في هذا المجال، ولا يمكن اعتمادها كأداة لأنها ضعيفة وأيسد في المستقر

لنحصل به، وذلك في إشارة إلى السؤال حول طبيعة التعذيب وعلاقته بتقرير أمستري، والتقرير الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام مجلسي البرلمان قبل أيام.

وأشار الرميد، في رده على السؤال الذي طرأ في الجلسة العامة، أنه منذ (2013)، مجلسي الشاشرين، أنه منذ أن تولى منصبه كوزير للعدل والحريات وتعمل المسؤولية ما فتى يصدر تعليمات وحسنة للبحث في كل أنحاء بالتعذيب، وعسى قاتلاً كمن الذي يجعله أنه أحياناً نصل إلى وسائل الإثبات ضد من يمارس التعذيب، وفي أغلب الأحيان لا نصل إلى ذلك، وهناك أيضاً ظاهرة أخرى هناك أنشماص يدعون التعذيب نون أن يكون له دور عليهم.

ووجه الرميد دعوة لبنشماش بتشكيل لجنة لقصي العقائلي حول الموضوع، وقال إن كانت لديهم مقدمات تيدد بالقبض في البحث في الأبحاث تفصلاً بالبحث، أما ما أشرتتم إليه بخصوص التقرير الخاص بالتعذيب فهو

قال مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، إنه لا يمكن القول إن ظاهرة التعذيب ما زالت تمارس بصيغة منهجية وأن الدولة تتربط فيها، لكن في المقابل اعتبر الوزير أنه لا يمكن إكثار أن هناك بعض الأشخاص القادحين على تحقيق الشاؤون يقومون ببعض مساندة التعذيب وذلك بمحاورة معهم وهي مساندة إيجابية تدفع أن يمشوا علماً على حد ذاته.

وأرجع الرميد على حكيم بنشماش رئيس فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس الشاشرين، بالقول إن العلاقة بين الحكومة والبرلمان ينبغي أن تكون على الخلافات والنصاف الرميد موجهها كلاماً ليششماص الذي طرح عليه سؤالاً شعورياً حول استمرار ظاهرة التعذيب في المغرب، لا يمكن أن يطرح سؤال شلوي عبر عملية مكتوبة ويعد ذلك يتم مبالغته وتكون هذه الصياغة بعيدة كل بعد عما هو عجز في السؤال الذي



Tribune libre 17.395/1-5

Les MRE et leurs droits politiques occultés par le rapport du CNDH au Parlement

I- Le CNDH couvre le CCME

Abdelkrim Belguedouz*

Le 4 juin 2014, M. Erna (T) a présidé le Conseil national des droits de l'Homme, présenté aux deux Chambres du Parlement, un rapport d'activité de l'année, au titre de l'article 160 de la nouvelle Constitution, objet d'un débat parlementaire.

Za abouir, l'acte a été présidé par le Professeur Abdelkrim Belguedouz, chercheur spécialiste en migration, est une analyse critique de l'évolution de l'état des droits humains visés par les citoyens marocains à l'étranger, concernant leurs droits politiques par rapport au Maroc.

*Article publié en trois tranches. La première partie fait l'objet de la présente édition.

L'article sera publié en trois tranches. La première partie fait l'objet de la présente édition.

Sur le dossier stratégique et multidimensionnel des Marocains établis à l'étranger, la montagne aura-t-elle accouché d'une souris ? Tout le débat suscite depuis des années sur la privation des citoyens marocains à l'étranger de l'effectivité et l'intégralité de leurs droits civiques et constitutionnels, n'aura-t-il abouti qu'à une simple substitution, à savoir remplacer pour les élections législatives de 2016, la procédure inique et désastreuse de la procuration, par la méthode du vote électronique ou l'instrument du vote par correspondance ?

Le sujet ne dépasse-t-il pas largement le cadre purement technique du mécanisme de vote aux législatives ? C'est le constat qui s'impose à l'analyse du rapport d'activité du CNDH (Conseil national des droits de l'Homme), soumis le 16 juin 2014 aux deux Chambres du parlement réunies, conformément à l'article 160 de la Constitution de juillet 2011, qui prévoit également que ce rapport fasse l'objet d'un débat parlementaire, qui doit être programmé prochainement. Les divers groupes (et groupements) parlementaires des deux chambres, sont par conséquent interpellés par la présente contribution au débat public.

Au-delà de l'absence incompréhensible de toute référence aux droits économiques, sociaux, culturels et civils des MRE, qui sont parfois remis en cause en ces temps de crise aiguë dans certains pays d'immigration, au mépris du droit international et des conventions bilatérales existantes, comme l'accord de sécurité sociale entre le Maroc et les Pays-Bas, l'occultation de la question laminante de la citoyenneté et des droits politiques par rapport au Maroc des citoyens marocains à l'étranger est frappante, éloquent et conséquent. L'observation s'impose, d'autant plus que les droits humains relevant du domaine de compétence de multiples instances ont été identifiés, discutés et évalués, sauf les droits humains concernant les Marocains résidant à l'étranger, dans leurs aspects aussi bien externes qu'internes au Maroc même !

Concurrences entre le CNDH et le CCME
En s'abstenant de soulever le moindre de ces droits dans son rapport qui s'est voulu exhaustif, reflétant le dynamisme du CNDH à l'échelle interne et externe et faisant l'état des lieux des droits humains au Maroc, Driss El Yazami, président du CNDH, coopte et protège le président du CCME (Conseil de la communauté marocaine à l'étranger), qui a été (avec les deux autres membres de la direction de ce dernier conseil), défilant dans sa mission, en ne présentant à Sa Majesté le Roi Mohammed VI, aucun avis consultatif en la matière. En étant de connivence avec le CCME, la position de Driss El Yazami en tant que président du CNDH est un nouveau reniement et renoncement concernant les droits politiques des MRE par rapport au Maroc. Le cumul de présidence des deux institutions y est pour beaucoup dans cette démarche. La volonté d'échapper et d'éviter de débattre des droits et des problèmes des MRE par « mouster les deux présidents », fait le reste.

Alors que le rapport du CNDH soumis aux parlementaires affirme que « les modalités d'encouragement de la participation citoyenne aux mécanismes de la démocratie représentative et participative (...) représentent un défi fondamental qui transcende tous les autres défis », il fait comme si la question de la participation et de la représentation politique par rapport au Maroc des citoyens marocains à l'étranger n'était nullement encore posée avec acuité et insistance par les concernés eux-mêmes en particulier. L'analyse dominante dans ce sens, est qu'il n'y a pas de demande démocratique en la matière, ou bien s'agissant toujours des MRE, que « tous ceux qui veulent devenir députés aujourd'hui, ont le même profil : ils ont échoué dans leur projet de vie et d'intégration dans le pays de résidence. Ils veulent se stabiliser sur le dos des Marocains » (Driss Aghali, numéro 3 du CCME dans « Actuel », n°99 du 17 au 24 juin 2013).

A suivre le rapport du CNDH, la nécessité de l'opérationnalisation des articles constitutionnels concernant les MRE et notamment l'article 17, n'est pas d'actualité, sauf sur un point technique particulier, à savoir remplacer la formule du vote des MRE par procuration par le vote électronique ou par correspondance. Or la question des droits politiques des MRE par rapport au Maroc est une question fondamentale, majeure, stratégique même et pas simplement symbolique.

Précision importante
Entendons nous bien. Si les nouvelles modalités de vote « proposées pour les MRE concernaient les élections communales ou régionales, elles pourraient être recevables, moyennant certaines garde-fous. Or il s'agit des élections législatives de 2016. On se rappelle que pour les élections législatives du 25 novembre 2011 et contre toute attente, au vu des dispositions de la nouvelle Constitution, les citoyens marocains à l'étranger ont été privés d'avoir des députés MRE, qui seraient élus à partir des pays de résidence.

Pour participer au vote, il fallait que les MRE soient présents au Maroc le jour du scrutin législatif, ou bien exercent ce droit électoral par le biais de la procuration. Sur cette procédure, le jugement de Abdelilah Benkirane, secrétaire général du PJD, était sans appel. Avant qu'il ne devienne chef du gouvernement, il déclarait le 10 novembre 2011 au Courrier de l'Atlas : « le vote par procuration est une insulte. Une façon de dire que les MRE étaient bons quand il s'agissait de faire passer le référendum et que maintenant qu'il s'agit de législatives, ils ne servent plus à rien ».

Sur l'inefficacité de la procuration, le rapport des observateurs internationaux ayant suivi les élections du 25 novembre 2011, indique que dans 400 bureaux de vote observés, aucun vote par procuration n'est à signaler. Le rapport préliminaire du CNDH en date du 28 novembre 2011 sur son observation des élections législatives du 25 novembre 2011, a relevé quant à lui que « sur 847 bureaux de vote observés, il a été noté l'utilisation de ce nouveau mécanisme 2 fois uniquement. Le faible recours à ce mécanisme incite à réfléchir sur des mécanismes alternatifs pour faciliter la participation des Marocains résidant à l'étranger comme le vote électronique ou par correspondance ».

Ce sont les suggestions précédentes qui ont été reprises par Driss El Yazami dans le rapport d'activité du CNDH au Parlement. Ces suggestions ne sont nullement argumentées et fondées sur une base « professionnelle » et objective. Mais c'est une réponse sur mesure et prête à porter à une préoccupation politique centrale et continue : empêcher par crainte du verdict des urnes, le déroulement du scrutin législatif dans les pays d'immigration. Dès lors, on ne comprend nullement sur quelle base Hakim Benchemmache, chef du groupe parlementaire du PAM à la Chambre des conseillers, a apporté dernièrement lors d'une intervention publique à Amsterdam (Festival de la Touza, organisé par le CCME), son appui total à la proposition du CNDH de remplacer pour le vote des MRE, la procuration par le vote électronique ou par correspondance.

Dans cette logique, les dernières propositions de loi de l'USPP et de l'Utiqal tendant à la révision de la loi organique concernant la Chambre des Représentants afin d'avoir en son sein des députés MRE, tombent à l'eau. Ces propositions de loi n'ont pas lieu d'être, dans la mesure où, selon le rap-

port du CNDH et de manière implicite, le vote et l'élection aux législatives des MRE ne peut se faire qu'au Maroc même !!!

Une logique qui se perpétue
Ce faisant, on reste dans la même logique et dans la même contrainte qu'auparavant, liée à la peur des résultats des urnes, (crainte du vote « barbu » et/ou « volé »), à savoir que pour voter ou être éligibles aux législatives, les Marocains résidant à l'étranger ne peuvent le faire dans les consulats et ambassades du Maroc à travers les circonscriptions électorales législatives de l'étranger, mais il faut être au Maroc même. La seule soit-disant « facilité » introduite de manière « professionnelle » (1), est constituée maintenant par la proposition du vote par correspondance (vers le Maroc) ou par vote électronique, présentés comme la solution miracle.

En pratique, le rapport du CNDH fait une nouvelle fois, fi de deux des quatre décisions royales « importantes et complémentaires » du 6 novembre 2005 et de l'article 17 de la Constitution de juillet 2011.

Occultation
La première décision royale revient à donner aux Marocains de l'étranger la possibilité de se faire dûment représenter à la Chambre des Représentants. La seconde décision royale du 6 novembre 2005, liée à la première, concerne la nécessité de créer des circonscriptions législatives électorales à l'étranger, pour permettre aux députés de l'émigration de siéger à la Chambre des Représentants.

Alors que, à propos des recommandations de l'IER (approuvées par le Roi et devenues des décisions), il est affirmé dans le rapport soumis le 16 juin 2014 au parlement que « le CNDH n'est pas chargé de l'exécution de ces recommandations, mais plutôt d'effectuer le suivi de leur mise en œuvre », le même rapport fait d'oublier qu'une des recommandations de l'IER concernant les MRE, a consisté à appuyer fortement notamment les deux premières décisions royales du 6 novembre 2005. Ce rappel est nécessaire. L'Instance Équité et Réconciliation « 1 : Sa félicité de la demande faite par S.M le Roi Mohammed VI au gouvernement de garantir la pleine et entière participation des émigrés marocains aux prochaines échéances électorales ».

Le Roi avait en effet donné instruction au gouvernement de prendre les mesures nécessaires pour la mise en œuvre en particulier de ces décisions, lors de la révision de la législation électorale concernant les élections législatives de 2007. Or le 16 juin 2006, le gouvernement a décidé de surseoir à l'application de ces mesures en suivant la méthode « graduelle » ou « progressive », qui n'a pas en réalité progressé depuis cette date, en raison notamment de l'action d'obstruction systématique des responsables du Conseil de la communauté marocaine résidant à l'étranger (crainte du vote « barbu » et/ou « volé »), créé en décembre 2007.

Le président du CNDH veut rester cohérent et en harmonie avec la perception et la politique du président du CCME, à savoir empêcher à tout prix que les citoyens marocains à l'étranger puissent avoir leurs députés à partir des pays de résidence, comme le font à titre d'exemple la France, l'Italie, le Portugal, la Croatie, le Mozambique, le Cap Vert, l'Équateur, la Colombie, l'Algérie, la Tunisie... S'agissant des prochaines élections législatives dans ce dernier pays, les Tunisiens établis à l'étranger voteront sur trois jours, à savoir du 24 au 26 octobre 2014...

DEMAIN : II- LECTURES RÉGRESSIVES DE LA CONSTITUTION DE 2011

*Universitaire à Rabat, chercheur spécialisé en migration